



الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ج 108/03 (09/21)/25 - مج ق (0225)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية (108)
على المستوى الوزاري

التقرير والقرارات

الأمانة العامة: 2 سبتمبر/ أيلول 2021

فهرس

الصفحة	
4	أولاً: التقرير
11	ثانياً: القرارات

الصفحة	الموضوع	رقم القرار
12	تقرير الأمين العام بين دورتي المجلس (107) و(108).	2303
13	الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة د.ع (31).	2304
15	محور أعمال الدورة: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي.	2305
18	برنامج المساعدة من أجل التجارة للدول العربية.	2306
19	تجربة المملكة الأردنية الهاشمية حول النافذة الوطنية للتجارة مع الدول العربية.	2307
20	الاستثمار في الدول العربية.	2308
21	إنشاء مجلس وزاري عربي يعنى بشؤون الهيئات المحلية (البلديات والمجالس القروية) في البلدان العربية.	2309
22	دعم طلب دولة الإمارات العربية المتحدة لاستضافة الدورة (28) لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP28).	2310
23	دعم الاقتصاد الفلسطيني.	2311
25	التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021.	2312
26	الخطاب العربي الموحد للاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد والبنك الدوليين لعام 2021.	2313
27	تقرير الأمن الغذائي العربي لعام 2020.	2314
28	الموضوعات الخاصة بالمنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك.	2315
31	مقترح إنشاء مجلس للوزراء العرب المسؤولين عن شؤون التعليم.	2316
32	مشروع لحماية المرأة في القطاع غير الرسمي (بائعات الشاي والأطعمة).	2317
33	الاستراتيجية العربية وخطة العمل للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في الوسط الريفي (2022 - 2028).	2318
34	مبادئ عامة عربية لتوحيد إجراءات تسجيل واعتماد اللقاحات واستخدامها بين الدول العربية.	2319

رقم القرار	الموضوع	الصفحة
2320	التعاون العربي الدولي في المجالات الاجتماعية والتنمية.	35
2321	التنمية المستدامة.	36
2322	تقارير وقرارات المجالس الوزارية واللجان.	37
2323	تأكيد موعد ومكان عقد الدورة (109) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتحديد موعد ومكان عقد الدورة (110) للمجلس.	38

الصفحة	ثالثاً: الكلمات:
41	❖ كلمة سعادة السفير/ علي الحلبي - مندوب جمهورية لبنان الدائم لدى جامعة الدول العربية (رئاسة الدورة السابقة [107]).
44	❖ كلمة معالي السيد/ محمد علي الحويج - وزير الاقتصاد والتجارة بحكومة الوحدة الوطنية- دولة ليبيا (رئاسة الدورة الحالية [108]).
48	❖ كلمة معالي السيد/ أحمد أبو الغيط - الأمين العام لجامعة الدول العربية.

الصفحة	رابعاً:
52	❖ قائمة بأسماء السادة أصحاب المعالي والسعادة رؤساء وفود الدول العربية.

أولاً: التقرير

تقرير

حول اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي

على المستوى الوزاري

الدورة العادية (108)

25 محرم 1443 هـ - 2 سبتمبر/ أيلول 2021

أولاً: الافتتاح:

1. تنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (ق2302- د.ع 107 - 2021/2/4) بشأن موعد ومكان انعقاد الدورة (108) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، عُقدت الدورة (108) للمجلس على المستوى الوزاري بتاريخ 2021/9/2، وعلى مستوى كبار المسؤولين بتاريخ 2021/9/1، واجتماع اللجنة الاقتصادية بتاريخ 2021/8/31-30، واجتماع اللجنة الاجتماعية بتاريخ 2021/8/29 بمقر الأمانة العامة.
2. شارك في اجتماع المجلس على المستوى الوزاري ممثلون عن الدول العربية، والمؤسسات المالية العربية والمنظمات العربية المتخصصة والاتحادات العربية، والأمانة العامة.
3. افتتح الاجتماع سعادة السفير/ علي حسن الحلبي - المندوب الدائم للجمهورية اللبنانية، الذي تولت دولته رئاسة الدورة (107) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وألقى سعادته كلمة نقل فيها تحيات معالي السيد/ راوول نعمة - وزير الاقتصاد والتجارة بالجمهورية اللبنانية، والذي حالت الظروف دون حضوره للاجتماع. وتقدم بالشكر للأمانة العامة على الجهود المبذولة لإنجاح أعمال هذه الدورة. وأوضح سيادته أن الموضوعات المعروضة على جدول أعمال المجلس تمثل قضايا مهمة للدول والشعوب العربية وتساهم بشكل كبير في رسم أطر للتعاون العربي، خاصة في ظل الظروف الاستثنائية المترتبة على جائحة "كوفيد-19" وآثارها السلبية على الاقتصادات العالمية والعربية؛ الأمر الذي يستلزم انتهاج طرق تفكير مختلفة وسياسات جديدة تسهم في تحقيق تطلعات ومصالح الدول والشعوب العربية. وأشار سيادته إلى التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها العديد من الدول العربية ومنها الجمهورية اللبنانية التي تشهد أزمة معيشية واقتصادية غير مسبوقة؛ وهو ما يتطلب تضامناً وجهود الأشقاء العرب لمواجهة هذه الأزمات الكبيرة والخطيرة. كما توجه بالشكر للدول العربية وللأمانة العامة لما قدموه إلى لبنان عبر المبادرات والجهود والمساعدات المخصصة لإعادة الإعمار والتنمية؛ والتي كان آخرها تقديم الدعم للتغلب على تداعيات كارثة انفجار مرفأ بيروت. وفي نهاية كلمته دعا معالي السيد/ محمد علي الحويج - وزير الاقتصاد والتجارة بحكومة الوحدة الوطنية بدولة ليبيا، لتسلم رئاسة الدورة (108) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، متمنياً لسيادته التوفيق والسداد.
4. تولت دولة ليبيا رئاسة الدورة (108) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وألقى معالي السيد/ محمد علي الحويج - وزير الاقتصاد والتجارة بحكومة الوحدة الوطنية بدولة ليبيا، كلمة استهلها بتقديم الشكر والتقدير لجمهورية مصر العربية رئيساً وحكومةً وشعباً على حسن الاستقبال وكرم الضيافة، كما تقدم بالشكر للجمهورية اللبنانية على الجهود المبذولة لإنجاح الدورة (107) للمجلس، وللأمانة العامة على الإعداد الجيد لأعمال الدورة (108). وأشار معاليه إلى أهمية الموضوعات المعروضة

على جدول أعمال الدورة الحالية للمجلس والتي تمس حياة المواطن العربي؛ حيث أن قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية أصبحت تحتل المكانة الأولى في اهتمامات الحكومات العربية وتُعد كذلك من أهم أولويات العمل العربي المشترك؛ مما يتطلب المزيد من التعاون والتكاتف بين الدول العربية. كما أعرب معاليه عن تطلعه لتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتحقيق أهدافها وتذليل الصعوبات التي تواجه سهولة انسياب السلع والخدمات والبضائع بين الدول العربية. كما أشار إلى الظروف الاستثنائية المترتبة على تداعيات جائحة "كوفيد-19" والتي أثرت بشكل مباشر على المعاملات الدولية وفرضت على الشعوب اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية مثل الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي ومنع السفر؛ الأمر الذي انعكس سلباً على الاقتصاد الذي أصبح يعيش حالة من الركود الحاد والانكماش المفاجئ، مما قد يتسبب في حدوث أزمة اقتصادية عالمية. كما أبدى معاليه تأييده لمقترح جامعة الدول العربية بإنشاء صندوق عربي للأزمات يتم من خلاله تأسيس الهيئة العربية لمكافحة الأوبئة. وفي ختام كلمته رحب بعقد مؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب في العاصمة الليبية طرابلس نهاية عام 2021، للمساهمة في الإعمار والتنمية وتوثيق العلاقات الاقتصادية العربية.

5. ألقى معالي السيد أحمد أبو الغيط - الأمين العام لجامعة الدول العربية كلمة استهلها بالشكر والتقدير للجمهورية اللبنانية على رئاستها للدورة (107) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما توجه بالتهنئة إلى دولة ليبيا على توليها رئاسة الدورة العادية (108) للمجلس، متمنياً لها خالص التوفيق والنجاح. وأشار معاليه إلى استمرار التبعات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا، في ظل المرحلة الحالية من التعافي الصعب وانعدام اليقين بشأن الوضع الصحي العالمي جزاء انتشار سلالات متحورة من الفيروس. كما أشار إلى ضرورة العمل على تسريع مسار التكامل الاقتصادي العربي وتعزيز التجارة البينية وتعميق أطر التعاون والتنسيق الاقتصادي؛ الأمر الذي سيوفر شبكة أمان مهمة وضرورية في وضع عالمي تتصاعد فيه المخاطر الحالية والمستقبلية. وأوضح معاليه أن هناك مخاطر عالمية كبرى صارت مرصودة ولموسة مثل قضية الاحتباس الحراري والتغير المناخي، والتي سيكون لها تأثيرات على عدد من الدول العربية في ظواهر الجفاف والتصحر وارتفاع منسوب البحر. وأشار إلى أهمية قضية ندرة المياه في المنطقة العربية والتي تتطلب تحقيق صياغات عادلة تضمن الحقوق العربية المشروعة في مياه الأنهار المشتركة من خلال اتفاقات قانونية ملزمة، وأكد معاليه أن هذه القضية هي قضية عربية جامعة ولا تخص فقط الدول التي تعاني مشكلات مائية مع جيرانها. كما نوّه معاليه إلى الصعوبات الهيكلية التي تواجه الاقتصادات العربية، والتي كشف عنها التقرير الاقتصادي العربي الموحد في مجالات الفقر والبطالة، وأشار في هذا الصدد إلى الأزمات الاقتصادية والإنسانية غير المسبوقة التي تعاني منها عدد من الدول العربية مثل لبنان واليمن وسورية، إضافة إلى الوضع المالي الصعب للسلطة الوطنية الفلسطينية، ووجه معاليه نداءً إلى معالي الوزراء بعمل كل ما يمكن من أجل المساعدة في تخفيف حدة هذه الأزمات. وفي ختام كلمته توجه بالتهنئة والشكر للشباب العربي الفائزين بميداليات خلال دورة الألعاب الأولمبية "طوكيو 2020"، وأشار إلى أن الجلسة الافتتاحية للاجتماع الوزاري ستشهد تكريم طلبة الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري الحائزين على ميداليات خلال هذه الدورة،

بمشاركة كريمة من معالي السيد الفريق كامل الوزير - وزير النقل بجمهورية مصر العربية، ومعالي السيد الدكتور أشرف صبحي - وزير الشباب والرياضة بجمهورية مصر العربية. وأشاد معاليه بالأداء الرفيع للأكاديمية تحت رئاسة سعادة الدكتور إسماعيل عبد الغفار، الذي استطاع بقيادته الحكيمة للأكاديمية تحقيق قفزة علمية ورياضية جديرة بالفخر والاعتزاز.

6. ألفت معالي السيدة نيفين جامع - وزير التجارة والصناعة بجمهورية مصر العربية، كلمة استهلتها بالترحيب بأعضاء الوفود المشاركين في الاجتماع، وتقدمت بالشكر والتقدير للجمهورية اللبنانية على ترؤسها أعمال الدورة (107) للمجلس، وإلى دولة ليبيا على حسن إدارتها لأعمال الدورة (108) للمجلس، وإلى الأمانة العامة على الجهود المبذولة في الإعداد والتحضير لهذه الدورة. وأشارت إلى أن الحكومة المصرية تعمل جاهدة على الالتزام بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وأنها لا تألو جهداً في اتخاذ أية إجراءات من شأنها تيسير حركة التجارة البينية بين جمهورية مصر العربية وأشقائها العرب، وأنها تعمل كذلك على القضاء على أية معوقات تعترض سبل تنمية حركة التبادل التجاري بما يعود بالنفع على مصر وكافة الشعوب العربية. كما أشارت أن مصر تسعى لتوفير المناخ الملائم للاستثمارات الخارجية وبخاصة الاستثمارات العربية سواء بتشجيع الاستثمارات القائمة فعلياً وحل كافة المشاكل والمعوقات التي تعترضها، أو جذب مزيد من الاستثمارات العربية الجديدة خاصة بعد إصدار قانون الاستثمار المصري الجديد. وفي ختام كلمتها أكدت على تمنياتها لأعمال الدورة الحالية للمجلس بالنجاح والتوفيق.

7. تم خلال الجلسة الافتتاحية مراسم تكريم عدد من طلبة الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري الحائزين على ميداليات خلال دورة الألعاب الأولمبية "طوكيو 2020"، وهم: أحمد أسامة الجندي - الحائز على الميدالية الفضية في رياضة الخماسي الحديث، محمد إبراهيم (كيشو) الحائز على الميدالية البرونزية في رياضة المصارعة، سيف محمد عيسى - الحائز على الميدالية البرونزية في رياضة التايكوندو. وقد تم منحهم دروع تذكارية في حضور كُُلِّ من معالي السيد الفريق كامل الوزير - وزير النقل بجمهورية مصر العربية، ومعالي السيد الدكتور أشرف صبحي - وزير الشباب والرياضة بجمهورية مصر العربية، ومعالي السيدة نيفين جامع - وزير التجارة والصناعة بجمهورية مصر العربية، ومعالي السيد أحمد أبو الغيط - الأمين العام لجامعة الدول العربية، وسعادة الدكتور إسماعيل عبد الغفار - رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

8. كما قام معالي الأمين العام بتكريم سعادة الدكتور/ إسماعيل عبد الغفار رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، وذلك بعد أن حققت الأكاديمية مؤخراً تقييماً مميزاً في تصنيف "QS Top Universities (QS Stars)" بحصولها بجدارة على تقييم 5 نجوم كتقييم عام؛ حيث يُعدّ تصنيف (QS) أحد أهم تصنيفين للجامعات على مستوى العالم، إلى جانب تقييم التايمز للتعليم الجامعي.

ثانياً: إقرار جدول أعمال المجلس:

استعرض المجلس بنود مشروع جدول أعماله، وأقره على النحو التالي:

❖ البند الأول: تقرير الأمين العام:

- 1- متابعة تنفيذ قرارات الدورة (107) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- 2- نشاط الأمانة العامة فيما بين دورتي المجلس (107) و (108).

❖ البند الثاني:

الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة د.ع (31).

❖ البند الثالث:

- 1- محور أعمال الدورة: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي.
- 2- برنامج المساعدة من أجل التجارة للدول العربية.

❖ البند الرابع:

تجربة المملكة الأردنية الهاشمية حول النافذة الوطنية للتجارة مع الدول العربية.

❖ البند الخامس:

الاستثمار في الدول العربية.

❖ البند السادس:

إنشاء مجلس وزاري عربي يُعنى بشؤون الهيئات المحلية (البلديات والمجالس القروية) في البلدان العربية.

❖ البند السابع:

دعم طلب دولة الإمارات العربية المتحدة لاستضافة الدورة (28) لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP 28).

❖ البند الثامن: الموضوعات الاقتصادية الدورية:

1. دعم الاقتصاد الفلسطيني.
2. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021.
3. الخطاب العربي الموحد للاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد والبنك الدوليين لعام 2021.
4. تقرير الأمن الغذائي العربي لعام 2020.

❖ البند التاسع:

الموضوعات الخاصة بالمنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك.

❖ البند العاشر:

مقترح إنشاء مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون التعليم.

❖ البند الحادي عشر:

مشروع لحماية المرأة في القطاع غير الرسمي (بائعات الشاي والأطعمة).

❖ البند الثاني عشر:

الاستراتيجية العربية وخطة العمل للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في الوسط الريفي (2022 - 2028).

❖ البند الثالث عشر:

مبادئ عامة عربية لتوحيد إجراءات تسجيل واعتماد اللقاحات واستخدامها بين الدول العربية.

❖ البند الرابع عشر:

التعاون العربي الدولي في المجالات الاجتماعية والتنمية.

❖ البند الخامس عشر:

التمية المستدامة.

❖ البند السادس عشر: تقارير وقرارات المجالس الوزارية واللجان:

أولاً: المجالس الوزارية:

- الدورة (54) لمجلس وزراء الصحة العرب بتاريخ 2021/3/15.
- الدورة (55) لمجلس وزراء الصحة العرب بتاريخ 2021/5/23.
- الدورة (44) لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب بتاريخ 2021/5/27.

ثانياً: اللجان:

- الاجتماع (7) للجنة الفنية للملكية الفكرية بتاريخ 2021/2/10.
- الاجتماع الاستثنائي للجنة الفنية للملكية الفكرية بتاريخ 2021/4/7.
- توصيات الاجتماع (30) للجنة مؤسسات المجتمع المدني العربية بتاريخ 2021/8/26.

❖ البند السابع عشر:

تأكيد موعد ومكان عقد الدورة (109) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتحديد موعد ومكان عقد الدورة (110) للمجلس.

❖ البند الثامن عشر: ما يستجد من أعمال.

9. وخلال جلسة العمل الأولى، ألقى معالي/ عبد الله بن طوق المري - وزير الاقتصاد بدولة الإمارات العربية المتحدة، كلمة استهلها بتهنئة دولة ليبيا على توليها رئاسة الدورة (108) للمجلس، وتقدم بالشكر للجمهورية اللبنانية على حسن إدارتها وجهودها لإنجاح الدورة (107) للمجلس، كما تقدم بالشكر للأمانة العامة على الجهود المتميزة في الإعداد والترتيب لأعمال الدورة (108) للمجلس. وأشار معاليه إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة بتوجيهات من قيادتها الرشيدة تؤكد دعمها الكامل لجهود العمل العربي المشترك من أجل التنمية، وأنها تحرص على تأييد ودعم قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره المنصة الأبرز لتطوير برامج التعاون بين الدول العربية في مختلف مسارات العمل الاقتصادي والاجتماعي التنموي. كما أشار إلى أهمية الموضوعات المطروحة على جدول أعمال الاجتماع والتي تصب في تنمية التعاون العربي إلى مستويات جديدة، وخص بالذكر أهمية تكثيف العمل لزيادة التجارة العربية البينية، وأكد على رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة بأن تعزيز كفاءة السياسات التجارية والجمركية والإجراءات التي تطبقها الدول العربية لإزالة العوائق وضمان تدفق السلع والخدمات وفعالية سلاسل التوريد فيما بينها، يعد إحدى أولويات المرحلة. كما أكد على دعم الإمارات لكافة الجهود المبذولة لتطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي اللذين يمثلان إطاراً استراتيجياً رائداً في هذا الصدد. كما سلط معاليه الضوء على مبادرة دولة الإمارات بطلب استضافة الدورة (28) لمؤتمر الدول الأطراف

في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في العاصمة أبو ظبي عام 2023، وذلك بهدف تعزيز التعاون الدولي بشأن المناخ ودعم أهداف التنمية المستدامة عالمياً. ودعا معاليه الدول العربية الشقيقة إلى دعم طلب الإمارات باستضافة هذا المؤتمر الدولي الهام. وفي ختام كلمته أعرب عن الاستعداد التام للتعاون وتبادل الخبرات مع الدول العربية لتطوير الجهود وتعزيز كفاءة الحلول لمواجهة تحديات المناخ في المنطقة العربية وتحويلها إلى فرص تصب في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

10. كما ألقى معالي السيد/ خالد العسيلي - وزير الاقتصاد الوطني بدولة فلسطين، كلمة استهلها بتوجيه الشكر والتقدير إلى الدول الأعضاء، وإلى الأمانة العامة، على الجهود المتواصلة لإنجاح أعمال المجلس. وتقدّم بالتهنئة لدولة ليبيا على توليها رئاسة الدورة (108) للمجلس متمنياً لها التوفيق في الارتقاء بالعمل العربي المشترك. كما تقدم بالشكر إلى الجمهورية اللبنانية لرؤسها أعمال الدورة (107) للمجلس. وأوضح معاليه أن الاقتصاد الفلسطيني قد عانى من صدمات متتالية في الطلب والعرض؛ حيث وصل حجم الانكماش الاقتصادي إلى 11.5% خلال عام 2020، وكذلك انخفض حجم التبادل التجاري مع العالم الخارجي بنسبة 10%، وشهدت الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية تراجعاً ملحوظاً في العديد من القطاعات. وأشار إلى الأثر العميق لجائحة "كوفيد-19" نظراً لترافقه مع الآثار التراكمية للانتهاكات والجرائم الإسرائيلية المستمرة في حق الشعب الفلسطيني والتي انعكست على كافة مناحي الحياة. كما أشار معاليه إلى العدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة الذي يخضع لحصار غير قانوني منذ 14 عاماً؛ هذا العدوان الذي استهدف جميع مقومات الحياة بما فيها البنية التحتية. وأوضح أن تقرير التقييم السريع للأضرار والاحتياجات في قطاع غزة أشار إلى أن الاحتياجات الفورية وقصيرة الأجل وإعادة الإعمار تقدر بقيمة تتراوح بين 345 و 485 مليون دولار. وتوجه بالشكر والعرفان لكافة الدول العربية التي تقدمت بمساعدات عاجلة إلى قطاع غزة، وخصّ بالذكر جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية ودولة قطر والمملكة المغربية. وأكد معاليه أن عملية إعادة الإعمار وكافة المساعدات للشعب الفلسطيني في قطاع غزة تقتضي أن تُقدّم من خلال قناة واحدة وهي الحكومة الفلسطينية. كما أكد على أن عملية إعادة الإعمار تتطلب التزام الكيان الإسرائيلي بقرارات الشرعية الدولية ومرجعيات السلام. وأعرب عن مُضي الشعب الفلسطيني بثقة وإرادة من أجل إنهاء الاحتلال وبناء اقتصاد وطني بدعم من كافة الأشقاء العرب. وفي ختام كلمته توجه بالدعوة لوفود الدول الأعضاء للاطلاع على دراسة الواقع الاقتصادي والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي والتي أعدها قطاع فلسطين بالأمانة العامة للجامعة، واعتماد مشروع القرار المعروض أمام المجلس بشأن دعم الاقتصاد الفلسطيني.

ثالثاً: بعد المناقشات، اعتمد المجلس القرارات المرفقة.



ثانياً: القرارات

قرار

بشأن

تقرير الأمين العام بين دورتي المجلس (107) و(108)

—

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (108) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:
 - مذكرة الأمانة العامة،
 - تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (107) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
 - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (107) و(108)،
 - نتائج أعمال اجتماعات اللجنتين الاقتصادية والاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

الإحاطة علماً، مع التقدير، بتقرير الأمين العام حول تنفيذ قرارات الدورة (107) للمجلس، ونشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (107) و(108).

(ق2303 - د.ع 108 - 2021/9/2)

قرار

بشأن

الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية

على مستوى القمة د.ع (31)

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (108) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
- تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (107) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
- تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (107) و (108)،
- قراري مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم (280) د.ع (16) بتاريخ 2004/5/23، ورقم (605) د.ع (25) بتاريخ 2014/3/26،
- قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (1406) د.ع (67) بتاريخ 2001/2/14، ورقم (2229) د.ع (104) بتاريخ 2019/9/5، ورقم (2262) د.ع (105) بتاريخ 2020/2/6، ورقم (2279) د.ع (106) بتاريخ 2020/9/3، ورقم (2288) د.ع (107) بتاريخ 2021/2/4،
- قراري مجلس وزراء الصحة العرب رقم (20)، ورقم (21) في دورته (53) بتاريخ 2020/2/27،
- قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (914) د.ع (40) بتاريخ 2020/12/17،
- مذكرات المنذوبية الدائمة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم (565) ورقم (566) ورقم (567) بتاريخ 2021/8/15،
- نتائج أعمال اجتماعات اللجنتين الاقتصادية والاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،

- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،

- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

أولاً: الإحاطة علماً بالموضوعات الاقتصادية التالية المقترح تضمينها في مشروع الملف الاقتصادي والاجتماعي

لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (31):

1. دعم الدول العربية المستضيفة للاجئين السوريين للحدّ من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على هذه الاستضافة.
2. تقرير حول التقدم المحرز لاستكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإقامة الاتحاد الجمركي العربي.
3. معالجة التحديات الضريبية الناشئة عن الاقتصاد الرقمي.
4. الوضع الاقتصادي في الدول العربية ما بعد جائحة فيروس كورونا المستجد.
5. الإستراتيجية العربية للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية (2021-2030).
6. مبادرة دولة الامارات العربية المتحدة الخاصة بإطلاق برنامج "توابع الفضاء العرب" وتقرير حول التقدم المحرز بشأن المجموعة العربية للتعاون الفضائي ومشروع القمر الصناعي العربي (813).

7. مبادرة دولة الامارات العربية المتحدة بشأن الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي.
8. استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2020-2030.
9. البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي.
10. الاستراتيجية العربية للإدارة المستدامة للمواد الرعوية 2020-2040.

ثانياً: إحالة الموضوعات المقترحة من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية التالية إلى الأمانات الفنية للمجالس

الوزارية ومؤسسات العمل العربي المشترك لدراستها وفق معايير العرض على القمة:

1. الاستعمال العقلاني للمكننة في المحاصيل الكبرى وتنمية تقنيات تسيير الأراضي لتحسين الإنتاج والمحافظة على الموارد الطبيعية باستعمال الزراعة الحافظة.
2. تحسين النوعية التكنولوجية للقمح المنتج محلياً.
3. حماية وإعادة تأهيل المراعي الطبيعية المتدهورة.
4. تبادل الخبرات مع الدول العربية في مجال تربية الإبل.
5. دعم تحسين المراقبة الوبائية والقدرات التشخيصية للأمراض التي تصيب الإبل.
6. مساهمة الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي والوقاية من فيروس كورونا في الجزائر والدول العربية.
7. إنجاز دراسة حول إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الدول العربية.
8. الابتكار السياحي والسياحة الذكية.

ثالثاً: التأكيد على الموضوعات الاجتماعية المقترح تضمينها في مشروع الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس

جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (31)، بموجب قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2262) د.ع (105) بتاريخ 2020/2/6، ورقم (2279) د.ع (106) بتاريخ 2020/9/3، ورقم (2288) د.ع (107) بتاريخ 2021/2/4، مع رفع موضوع "بيان مجلس وزراء الصحة العرب حول وباء فيروس كورونا المستجد-19"، من الموضوعات التي ستعرض على القمة، لتكون الموضوعات الاجتماعية المقترح رفعها للقمة كالتالي:

1. الإطار الاستراتيجي العربي لمهنة العمل الاجتماعي.
2. إنشاء المركز العربي لدراسات التمكين الاقتصادي والاجتماعي بدولة فلسطين.
3. دعم الجمهورية اليمنية لمواجهة التحديات الصحية والإنسانية.
4. اعتماد الاستراتيجية العربية للعمل التطوعي كوثيقة استرشادية.
5. الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030.

رابعاً: دعوة الدول الأعضاء والمنظمات العربية المتخصصة لموافاة الأمانة العامة بأية موضوعات إضافية تقترح

إدراجها ضمن الملف الاقتصادي والاجتماعي المرفوع للقمة، وفق المعايير المقررة لهذا الغرض، وذلك في أجل أقصاه شهر من تاريخه.

خامساً: الطلب من الأمانة العامة إرسال الوثائق الخاصة بالملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس الجامعة على

مستوى القمة د.ع (31)، إلى الدول الأعضاء، في أجل أقصاه شهر قبل تاريخ انعقاد القمة.

(ق 2304 - د.ع 108 - 2021/9/2)

قرار

بشأن

محور أعمال الدورة:

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (108) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
- تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (107) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
- تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (107) و (108)،
- تقرير وتوصيات الاجتماع (4) للجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية، يومي 22-23/2/2021،
- تقرير وتوصيات الاجتماع (41) للسادة مدراء عامي الجمارك في الدول العربية، بتاريخ 2021/4/5،
- تقرير وتوصيات الاجتماع (5) للجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية، يومي 24-25/5/2021،
- تقرير وتوصيات الاجتماع (51) للجنة التنفيذ والمتابعة، خلال الفترة 8-10/6/2021،
- تقرير وتوصيات الاجتماع (6) للجنة الخبراء القانونيين المختصين بتطوير آلية تسوية المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، يومي 16-17/8/2021،
- تقرير وتوصيات الاجتماع (3) للجنة تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، بتاريخ 2021/8/19،
- تقرير وتوصيات الاجتماع (36) للجنة الاتحاد الجمركي، يومي 23-24/8/2021،
- قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2/1707) د.ع (80) بتاريخ 2007/9/6،
- قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2289) د.ع (107) بتاريخ 2021/2/4،
- نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،

- وبعد الاستماع الي ايضاحات الأمانة العامة،

- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

أولاً: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

1. لجنة التنفيذ والمتابعة:

- أ. الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (51) للجنة التنفيذ والمتابعة، خلال الفترة 8-10/6/2021.
- ب. الإحاطة علماً بتقرير الأمانة العامة حول العقبات التي تواجه التجارة العربية البينية، والتي أثرت خلال اجتماعات لجنة التنفيذ والمتابعة.
- ج. الطلب من الدول التي أثير بشأنها عقبات تواجه صادرات الدول الأعضاء إليها، موافاة الامانة العامة بالإجراءات المتخذة حيال التخلص من تلك العقبات، حتى لا يتم عرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاتخاذ قرارات بشأنها.

د. الإحاطة علماً بتقرير الأمانة العامة حول ما تم إنجازه في ملحق الملكية الفكرية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

هـ. البدء بتطبيق آلية المعالجات التجارية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بشكل استرشادي لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من 2022/1/1، على أن تُطبَّق بشكل إلزامي اعتباراً من 2025/1/1⁽¹⁾.

2. قواعد المنشأ التفصيلية العربية:

أ. الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (4) للجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية، يومي 2021/2/23-22.

ب. الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (5) للجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية، يومي 2021/5/25-24⁽²⁾.

ج. الموافقة على أن تكون شهادة المنشأ الصادرة إلكترونياً بنفس المواصفات التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم (2/1707) د.ع (80) بتاريخ 2007/9/6، باستثناء أن تكون الخلفية بيضاء عوضاً عن الخضراء، اعتباراً من 2022/1/1، على أن تتضمن رابط التحقق من صحة الشهادة أو أية وسيلة تحقق إلكترونية أخرى.

د. الطلب من اللجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية العمل على إقرار قاعدة واحدة للفصل (22) من قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية، مع تطبيق القاعدة العامة للفصل (22) مؤقتاً، والتي أُقرت في الاجتماع الخامس للجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية لحين انتهاء اللجنة من عملها.

3. تطوير لائحة القواعد الاجرائية المتعلقة بآلية تسوية المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (6) للجنة الخبراء القانونيين المختصين بتطوير لائحة القواعد الاجرائية المتعلقة بآلية تسوية المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والذي عُقد يومي 2021/8/17-16.

(1) تحفظ المملكة العربية السعودية:

بالنسبة لآلية المعالجات التجارية، تتحفظ المملكة على قرار اعتماد آلية المعالجات التجارية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، طالما نص هذا القرار على تحديد تطبيقها بشكل إلزامي دون النظر في تقييم هذه الآلية خلال التطبيق الاسترشادي لها، إلى جانب أن هذه الصيغة تخالف نص قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (107) رقم (2289) بتاريخ 2021/2/4 الذي نص على تحديد المدة الاسترشادية فقط، وعليه فإن الأمر متروك للدول الراغبة بتطبيق هذه الآلية بصفة إلزامية خلال المدة المحددة في هذا القرار، بينما المملكة العربية السعودية ليست معنية بتطبيق هذا القرار وآلية المعالجات التجارية بشكل إلزامي، وذلك استناداً إلى الملاحظات التي قدمتها المملكة على مشروع آلية المعالجات التجارية.

(2) رأي المملكة العربية السعودية:

بالنسبة لمشروع دليل المستخدم للأحكام العامة لقواعد المنشأ العربية، وعلى ضوء ما تم إيضاحه من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بأن هذا الدليل سوف يعرض على الاجتماع (6) للجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية لمراجعتها من قبل الدول الأعضاء، تمهيداً للتوافق على الصيغة النهائية للمشروع ومن ثم عرضه على الاجتماع القادم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ فإن المملكة العربية السعودية سوف توافي الأمانة العامة بملاحظاتها ومقترحاتها على مشروع هذا الدليل لعرضها على الاجتماع القادم للجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية، لتضمينها بالمشروع بصيغته النهائية والتي ستعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

4. التعاون الجمركي:

أ. الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (41) للسادة مدراء عامي الجمارك في الدول العربية، بتاريخ 2021/4/5.

ب. حثّ الدول العربية على سرعة الانتهاء من إجراءات التوقيع والتصديق على اتفاقية التعاون الجمركي العربي لتسريع دخولها حيز النفاذ.

ج. الترحيب بإبداع وثنائق تصديق كل من: المملكة الأردنية الهاشمية، المملكة العربية السعودية، دولة فلسطين، دولة قطر، جمهورية مصر العربية، لدى الأمانة العامة.

د. تشكيل لجنة مُصَغَّرَة من الدول التي لديها تحفظ على الفقرة (1) من المادة (5) من اتفاقية تنظيم النقل بالعبور "ترانزيت" بين الدول العربية - المُعدّلة، والدول الأخرى الراغبة، على أن تضم ممثلين لوزارات النقل والجمارك في الدول العربية، وذلك للعمل على إيجاد صيغة توافقية على الفقرة المذكورة، على أن يكون اجتماعها حضورياً.

ثانياً: تحرير التجارة في الخدمات:

أ. الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (3) للجنة تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، بتاريخ 2021/8/19.

ب. الترحيب بانضمام سلطنة عمان لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.

ج. حثّ الدول العربية التي تم اعتماد جداول التزاماتها النهائية من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، سرعة استكمال إجراءات الانضمام إلى اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.

د. حثّ الدول العربية غير المنضمة إلى اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية على استكمال عروضها النهائية، لكي تصبح طرفاً في الاتفاقية.

ثالثاً: الاتحاد الجمركي العربي:

أ. الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (36) للجنة الاتحاد الجمركي العربي، يومي 2021/8/24-23.

ب. دعوة الدول الأعضاء للاستفادة من الدراسات التي أعدتها الأمانة العامة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في عملية التفاوض حول إقامة الاتحاد الجمركي العربي.

(ق2305 - د.ع 108 - 2021/9/2)

قرار
بشأن
برنامج المساعدة من أجل التجارة للدول العربية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (108) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:
 - مذكرة الأمانة العامة،
 - قرار القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية رقم (53) د.ع (4) بتاريخ 2019/1/20،
 - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2190) د.ع 102 بتاريخ 2018/9/6،
 - التقرير المرحلي حول المرحلة الثانية من برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (أفتياس)،
 - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- وبعد الاستماع الي ايضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

1. الإحاطة علماً بمستجدات المرحلة الثانية من برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (أفتياس)، والترحيب بإطلاقها، وعقد الاجتماع الأول لمجلس إدارة البرنامج.
2. الإشادة بالدعم المقدم من كل من: المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والبنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وصندوق تنمية التجارة التابع للمؤسسة، لإطلاق المرحلة الثانية من برنامج (أفتياس).
3. دعوة الدول العربية لتقديم الدعم اللازم لاستكمال تعبئة موارد المرحلة الثانية من برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (أفتياس)، والاستفادة من الأنشطة التي تُقدّم من خلال البرنامج لتعزيز التجارة في المنطقة العربية.

(ق2306 - د.ع 108 - 2021/9/2)

قرار
بشأن
تجربة المملكة الأردنية الهاشمية
حول النافذة الوطنية للتجارة مع الدول العربية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (108) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:
 - مذكرة الأمانة العامة،
 - مذكرة المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية رقم (1965) بتاريخ 2021/7/28،
 - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- وإذ يشيد بالجهود التي بذلتها المملكة الأردنية الهاشمية فيما يخص النافذة الوطنية للتجارة ودورها في إزالة الازدواجية والتعارض بين الدوائر الحكومية والتخلص من المعاملات الورقية وأتمتة الوثائق والإجراءات الحكومية،
- وبعد الاستماع الي ايضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

1. تقديم الشكر للمملكة الأردنية الهاشمية على إحاطة المجلس علماً بتجربتها بشأن النافذة الوطنية للتجارة.
2. دعوة الدول العربية إلى الاطلاع على تجربة المملكة الأردنية الهاشمية بشأن النافذة الوطنية للتجارة، بهدف تعظيم الاستفادة من تجربتها الرائدة.

(ق2307 - د.ع 108 - 2021/9/2)

قرار
بشأن
الاستثمار في الدول العربية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (108) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:
 - مذكرة الأمانة العامة،
 - تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (107) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
 - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (107) و (108)،
 - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2191) د.ع (102) بتاريخ 2018/9/6،
 - مذكرة اتحاد الغرف العربية رقم (281) بتاريخ 2021/7/26،
 - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

أولاً: اتفاقية الاستثمار العربية الجديدة:

1. تكليف الأمانة العامة بمواصلة العمل مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، والبنك الإسلامي للتنمية، لحين الانتهاء من إعداد اتفاقية الاستثمار العربية الجديدة، والتأكد من مواعمتها للاتجاه الحديث في مجال اتفاقات الاستثمار الدولية.
2. تكليف الأمانة العامة بتعميم مشروع مسودة الاتفاقية مشفوعة بملاحظات ومقترحات (أونكتاد) والبنك الإسلامي للتنمية على الدول الأعضاء لإبداء الرأي بشأنها، ودعوة لجنة خبراء الدول الأعضاء لعقد اجتماع آخر لمناقشة مشروع الاتفاقية، تمهيداً لعرضها على المجلس في دورة لاحقة لإقرارها في صورتها النهائية.

ثانياً: محكمة الاستثمار العربية:

تجديد ولاية قضاة محكمة الاستثمار العربية لمدة ثلاث سنوات ابتداءً من 2022/2/16 وحتى 2025/2/15.

ثالثاً: مؤتمر أصحاب الاعمال والمستثمرين العرب:

دعوة الدول العربية وكافة الجهات المعنية للمشاركة الفعالة في الدورة (19) لمؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب المقرر عقدها بتاريخ 7-2021/11/8 بمدينة طرابلس بدولة ليبيا.

(ق2308 - د.ع 108 - 2021/9/2)

قرار

بشأن

إنشاء مجلس وزاري عربي يعنى بشؤون الهيئات المحلية (البلديات والمجالس القروية) في البلدان العربية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (108) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
 - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2279) د.ع (106) بتاريخ 2020/9/3 والذي طلب من الأمانة العامة دراسة الموضوعات المدرجة في مشروع الملف الاقتصادي والاجتماعي المرفوع للقمة العربية في دورتها العادية (31)، وتوضيح مدى توافقها مع المعايير المعتمدة للعرض على القمة،
 - مذكرة المندوبية الدائمة لدولة فلسطين رقم (619) بتاريخ 2020/2/20،
 - مذكرة المندوبية الدائمة لجمهورية العراق رقم (5033) بتاريخ 2020/11/15،
 - مذكرة المندوبية الدائمة للمملكة المغربية رقم (3917) بتاريخ 2020/12/2،
 - مذكرة المندوبية الدائمة لدولة الكويت رقم (272) بتاريخ 2020/12/7،
 - مذكرة المندوبية الدائمة لدولة الامارات العربية المتحدة رقم (40-230) بتاريخ 2020/12/9،
 - مذكرة المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية رقم (1998) بتاريخ 2020/12/16،
 - مذكرة المندوبية الدائمة لجمهورية العراق رقم (463) بتاريخ 2021/1/31،
 - مذكرة المندوبية الدائمة للجمهورية اللبنانية رقم (72) بتاريخ 2021/1/21،
 - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة معالي رئيس وفد دولة فلسطين،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

الطلب من دولة فلسطين موافاة الأمانة العامة بمذكرة شارحة مُحدّثة بشأن مقترح إنشاء مجلس وزاري عربي يعنى بشؤون الهيئات المحلية (البلديات والمجالس القروية) في البلدان العربية، وتعميمها على الدول الأعضاء لإبداء مرئياتها، وعرض هذا الموضوع على الدورة القادمة للمجلس.

(ق2309 - د.ع 108 - 2021/9/2)

قرار

بشأن

دعم طلب دولة الإمارات العربية المتحدة لاستضافة الدورة (28) لمؤتمر الدول الأطراف
في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP28)

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (108) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:
- مذكرة المندوبية الدائمة لدولة الامارات العربية المتحدة رقم (40-134) بتاريخ 2021/5/30،
- نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- وبعد الاستماع إلى مداخلة معالي رئيس وفد دولة الامارات العربية المتحدة،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

1. دعم طلب دولة الامارات العربية المتحدة استضافة الدورة (28) من مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP28) في العاصمة الإماراتية أبو ظبي عام 2023.
2. تكليف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية عرض طلب الاستضافة على مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، لدعم الطلب.
3. الترحيب باستضافة جمهورية مصر العربية لأعمال الدورة (27) من مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP27) والمقرر انعقادها خلال عام 2022، وحث الدول الأعضاء على المشاركة بفاعلية في أعمال هذه الدورة.

(ق2310 - د.ع 108 - 2021/9/2)

قرار
بشأن
دعم الاقتصاد الفلسطيني

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (108) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:
 - مذكرة الأمانة العامة،
 - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (107) و(108)،
 - تقرير "الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني"،
 - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة ومداخلة معالي رئيس وفد دولة فلسطين،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

1. دعوة الدول الأعضاء إلى استمرار تقديم الدعم اللازم للاقتصاد الفلسطيني من أجل تعزيز صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي واعتدائه وعدوانه المتكرر على قطاع غزة وكافة الأراضي الفلسطينية، ومساعدة دولة فلسطين للتغلب على أزمته المالية التي تسببت بها الإجراءات الاسرائيلية التعسفية وجائحة كورونا.
2. تقديم الشكر لكافة الدول الشقيقة والصديقة التي تقدمت بمساعدات عاجلة إلى قطاع غزة عبر حكومة دولة فلسطين، وخاصة مبادرة فخامة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي لتقديم مساعدات بقيمة 500 مليون دولار لدعم إعمار قطاع غزة، وكذلك مبادرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر لتقديم مساعدات بقيمة 500 مليون دولار لدعم إعمار قطاع غزة، وكذلك أيضاً افتتاح مستشفى القدس التخصصي بقطاع غزة بعد إعادة إعماره وبنائه وتجهيزه بتمويل من المملكة المغربية بمبادرة كريمة من صاحب الجلالة الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس، وأيضاً المساعدات الإغاثية العاجلة التي قُدّمت من صندوق "تحيا مصر" والهيئة الخيرية الهاشمية في المملكة الأردنية الهاشمية والهيئة الخيرية القطرية.
3. تقديم الشكر للهيئات المالية العربية المشتركة على تخصيص نسبة 10% من أرباحها السنوية لدعم الاقتصاد الفلسطيني، وذلك من خلال صندوق القدس وصندوق الأقصى.
4. الإحاطة علماً بتحويل مبلغ 80 ألف دولار إلى شبكة خبراء المياه التابعة للمجلس الوزاري العربي للمياه من المبلغ المتبقي من المؤتمر الدولي للمياه تحت الاحتلال، وذلك بهدف إعداد دراسة حول الاحتياجات والتدخلات الطارئة اللازمة لمعالجة خسائر قطاع المياه والصرف الصحي جزاء العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة.
5. دعوة المجالس الوزارية المتخصصة كل في مجال تخصصه إلى زيادة الدعم المقدم إلى دولة فلسطين، وتوجيه جزء من برامجها لتنفيذ مشاريع إغاثية وتنموية من شأنها تخفيف آثار العدوان وتأهيل ما يدمره الاحتلال، ومواجهة الآثار الاقتصادية من جراء جائحة كورونا التي ضربت الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير.

6. دعوة المنظمات العربية المتخصصة ومؤسسات التمويل العربية كل في مجال تخصصه إلى تقديم كافة أنواع الدعم الممكنة من خلال تنفيذ برامج ومشاريع تنموية لتأهيل ما يدمره عدوان الاحتلال الإسرائيلي، وتقديم تقرير سنوي يعرض على دورة المجلس في شهر سبتمبر/ أيلول من كل عام.
7. دعوة الأمانة العامة لاستمرار اتخاذ الإجراءات العاجلة بالتنسيق مع كافة أجهزة العمل العربي المشترك لاتخاذ اللازم بشأن تنفيذ البند رقم (20) من القرار رقم (709) د.ع (29) بتاريخ 2018/4/15، الصادر عن قمة القدس التي عقدت في مدينة الظهران بالمملكة العربية السعودية، والبند رقم (18) من القرار رقم (747) د.ع (30) بتاريخ 2019/3/31، الصادر عن قمة تونس بشأن التطورات والانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس المحتلة، والذي ينص على ما يلي: "التأكيد على المسؤولية العربية والإسلامية الجماعية تجاه القدس، ودعوة جميع الدول والمنظمات العربية والإسلامية والصناديق العربية ومنظمات المجتمع المدني، إلى توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات الواردة في الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية (2018-2022)، التي قدمتها دولة فلسطين، بهدف إنقاذ المدينة المقدسة وحماية مقدساتها وتعزيز صمود أهلها، في مواجهة الخطط والممارسات الإسرائيلية لتهويد مدينة القدس الشرقية، وتهجير أهلها، والعمل على متابعة تنفيذ قرار دعم الاقتصاد الفلسطيني الذي اتخذته الدورة الرابعة للقمة العربية التنموية في بيروت 2019/1/20، والذي تبنى آلية تدخل عربي إسلامي لتنفيذ الخطة بالتنسيق مع دولة فلسطين".
8. دعوة الأمانة العامة إلى استئناف برامج الدعم الفني المقدمة للدول الأقل نمواً، والتي تدرج دولة فلسطين من ضمنها.
9. حثّ القطاع الخاص العربي على توجيه جانب من استثماراته لدولة فلسطين من خلال إيجاد آليات/ برامج خاصة تقوم الأمانة العامة بتصميمها بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة والمنظمات والاتحادات المتخصصة.
10. دعوة الأمانة العامة لاستمرار اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ البند رقم (17) من القرار رقم (708) د.ع (29) بتاريخ 2018/4/15، الصادر عن قمة القدس التي عقدت في مدينة الظهران بالمملكة العربية السعودية، والبند رقم (19) من القرار رقم (746) د.ع (30) بتاريخ 2019/3/31 الصادر عن قمة تونس، والذي ينص على ما يلي: "التأكيد على أن مقاطعة الاحتلال الإسرائيلي ونظامه الاستعماري، هي أحد الوسائل الناجعة والمشروعة لمقاومته وإنهائه وإنقاذ حل الدولتين وعملية السلام، ودعوة جميع الدول والمؤسسات والشركات والأفراد إلى وقف جميع أشكال التعامل المباشر وغير المباشر مع منظومة الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي ومستوطناته المخالفة للقانون الدولي، ومتابعة العمل مع الجهات الدولية لإصدار قاعدة البيانات للشركات التي تتعامل مع المستوطنات الإسرائيلية وفقاً لقرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة"، وتكليف الأمانة العامة (قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة) بإيجاد الآليات المناسبة لرصد أية خروقات في هذا الإطار تقوم بها الشركات الدولية، وعرض تقرير سنوي أمام المجلس لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.
11. الإدانة الشديدة لاستمرار قيام دولة الاحتلال بالاستيلاء على المصادر والثروات الطبيعية الفلسطينية واستنزافها لهذه الموارد التي تُشكّل حقاً موروثاً للشعب الفلسطيني. وفي هذا الإطار، يدعو المجلس الأمانة العامة الى اتخاذ الإجراءات اللازمة بالتعاون مع المؤسسات العربية والدولية ذات الاختصاص لمساءلة دولة الاحتلال عن سرقتها واستغلالها لهذه الثروات بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة في دولة فلسطين.

(ق 2311 - د.ع 108 - 2021/9/2)

قرار

بشأن

التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (108) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:
 - مذكرة الأمانة العامة،
 - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (107) و(108)،
 - المسودة الأولية للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021،
 - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- وإذ يشيد بالجهود التي تبذلها المؤسسات المُعدّة للتقرير، وكذا إصدار ملخص له باللغتين العربية والإنجليزية،
- وحرصاً على منح التقرير ما يستحقه من ترويج إعلامي من قبل وسائل الاعلام في العالم العربي نظراً للقيمة العلمية لمحتواه،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

1. دعوة الدول العربية إلى تقديم ملاحظاتها حول مسودة التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021 والإحصاءات الواردة فيه، إلى صندوق النقد العربي في موعد أقصاه 1 أكتوبر/ تشرين أول 2021، وذلك لإعداد التقرير في صورته النهائية.
2. دعوة المؤسسات المُعدّة للتقرير إلى الاستمرار في إصدار ملخص له باللغتين العربية والإنجليزية، نظراً لأهميته.
3. دعوة المؤسسات المُعدّة للتقرير للتشاور حول الوسيلة المناسبة لرفع المستوى الترويجي له لدى وسائل الإعلام، بما يتناسب مع مكانته وأهميته لمتخذي القرار والباحثين بالعالم العربي.

(ق2312 - د.ع 108 - 2021/9/2)

قرار

بشأن

الخطاب العربي الموحد

للاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد والبنك الدوليين لعام 2021

- إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (108) على المستوى الوزاري،
- بعد اطلاعه على:
 - مذكرة الأمانة العامة،
 - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (107) و(108)،
 - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
 - وإذ يُعرب عن تقديره للجهات التي تساهم في إعداد الخطاب العربي الموحد للاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد والبنك الدوليين لعام 2021،
 - وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
 - وفي ضوء المناقشات،

يقرر

دعوة الدول الأعضاء لتقديم ملاحظاتها على مشروع الخطاب العربي الموحد للاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد والبنك الدوليين لعام 2021، وذلك في موعد أقصاه 1 أكتوبر/ تشرين أول 2021، لإدراجها في هذا الخطاب.

(ق 2313 - د.ع 108 - 2021/9/2)

قرار
بشأن
تقرير الأمن الغذائي العربي لعام 2020

—

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (108) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:
 - مذكرة الأمانة العامة،
 - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (107) و(108)،
 - مذكرة المنظمة العربية للتنمية الزراعية رقم (2976) بتاريخ 2021/8/3،
 - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

1. الإحاطة علماً بتقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية حول أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2020.
2. تكليف المنظمة العربية للتنمية الزراعية موافاة الدول الأعضاء بمذكرة تفصيلية شارحة للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي المستدام كبرنامج بديل عن البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، لإبداء ملاحظاتها ومبرراتها عليه، تمهيداً لعرض الموضوع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة، لاتخاذ ما يراه مناسباً وفقاً لقرار المجلس رقم (2280) د.ع (106) بتاريخ 2020/9/3 الصادر في هذا الشأن.

(ق2314 - د.ع 108 - 2021/9/2)

قرار

بشأن

الموضوعات الخاصة بالمنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (108) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
- تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (107) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
- تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (107) و(108)،
- تقرير وقرارات الدورة (51) للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك برئاسة معالي الأمين العام (مدينة العلمين الجديدة - جمهورية مصر العربية: 6-2021/7/8)،
- تقرير وقرارات الدورة الرابعة لملتقى الاتحادات العربية النوعية المتخصصة برئاسة معالي الأمين العام (مدينة العلمين الجديدة - جمهورية مصر العربية: 2021/7/7)،
- تقرير وتوصيات الدورة (30) للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي (مدينة القاهرة - جمهورية مصر العربية: 27-2021/7/29)،
- نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،

- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،

- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

أولاً: الموافقة على تقرير وقرارات الدورة (51) للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك برئاسة معالي الأمين العام (مدينة العلمين الجديدة - جمهورية مصر العربية: 6-2021/7/8).

ثانياً: الإحاطة علماً بتقرير وقرارات الدورة الرابعة لملتقى الاتحادات العربية النوعية برئاسة معالي الأمين العام، والذي انعقد بمدينة العلمين الجديدة بجمهورية مصر العربية بتاريخ 2021/7/7.

ثالثاً: تكليف مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بالتعاون مع الأمانة العامة للجامعة، لوضع معايير وشروط وقواعد لإنشاء الاتحادات العربية مستقبلاً منعاً للازدواجية مع مهام المنظمات العربية والاتحادات العربية القائمة، وتأطيراً لنشاطها، وعرض هذه المعايير على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة قادمة.

رابعاً: الموافقة على تقرير وتوصيات اجتماع الدورة (30) للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي (مدينة القاهرة - جمهورية مصر العربية: 27-2021/7/29)، مع التأكيد على

ما يلي:

1. أن تكون موازنات المنظمات العربية المتخصصة للعام 2022 على النحو التالي:

بالدولار الأمريكي

ما أوصت به اللجنة		اسم المنظمة
2022	مصادر التمويل	
400,000	مساهمات الدول	المنظمة العربية للتنمية الإدارية
2,600,000	التمويل الذاتي	
3,000,000	الإجمالي	
9,000,000	مساهمات الدول	المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الالكسو)
1,600,000	التمويل الذاتي	
500,000	من الاحتياطي العام	
11,100,000	الإجمالي	
3,900,000	مساهمات الدول	منظمة العمل العربية
300,000	التمويل الذاتي	
4,200,000	الإجمالي	
6,200,000	مساهمات الدول	المنظمة العربية للتنمية الزراعية
1,650,000	التمويل الذاتي	
7,850,000	الإجمالي	
2,000,000	مساهمات الدول	الهيئة العربية للطاقة الذرية
30,000	التمويل الذاتي	
2,030,000	الإجمالي	
3,625,000	مساهمات الدول	المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين
1,125,000	التمويل الذاتي	
4,750,000	الإجمالي	
5,100,000	مساهمات الدول	المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة
1,900,000	التمويل الذاتي	
7,000,000	الإجمالي	
1,100,000	مساهمات الدول	المنظمة العربية للطيران المدني
268,000	التمويل الذاتي	
1,368,000	الإجمالي	
1,100,000	مساهمات الدول	المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات
500,000	التمويل الذاتي	
1,600,000	الإجمالي	
2,638,430	مساهمات الدول	المركز العربي للوقاية من اخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى
_____	التمويل الذاتي	
2,638,430	الإجمالي	

2. التأكيد على المنظمات العربية المتخصصة الالتزام بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأحكام النظام الأساسي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة.
3. التأكيد على المجالس التشريعية والتنفيذية للمنظمات العربية المتخصصة عدم اتخاذ أية قرارات أو إجراءات تتعارض مع الأنظمة واللوائح والنماذج الموحدة للمنظمات العربية المتخصصة وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
4. التأكيد على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2075) د.ع (96) بتاريخ 2015/9/13، بالطلب من المدراء العاميين للمنظمات العربية المتخصصة عدم إدراج مواضيع على جدول أعمال المجالس التشريعية والتنفيذية للمنظمات العربية المتخصصة يكون قد سبق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن أصدر فيها قراراً نهائياً، حتى لا تصدر قرارات من هذه المجالس تتعارض مع قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
5. الإحاطة علماً بقرار الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية القاضي بالتمديد للمدير العام الحالي للمنظمة حتى ابريل/ نيسان 2022، مع استمرار فتح باب الترشح لتعيين مدير عام جديد في ابريل/ نيسان 2022.

خامساً: عقد الاجتماع (31) للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في النصف الأول من شهر يوليو/تموز عام 2022.

سادساً: عقد الاجتماع الاستثنائي للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال شهر ديسمبر/كانون أول 2021، لدراسة تقارير هيئات الرقابة المالية والادارية للمنظمات العربية المتخصصة والموضوعات الأخرى المعروضة على جدول أعمال الاجتماع.

سابعاً: عقد اجتماع اللجنة الفنية المعنية بدراسة الأنظمة الأساسية الموحدة للمنظمات العربية المتخصصة خلال شهر ديسمبر/كانون أول 2021، لدراسة الموضوعات المُحالة لها من لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وغيرها من الموضوعات.

(ق2315 - د.ع 108 - 2021/9/2)

قرار

بشأن

مقترح إنشاء مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون التعليم

- إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (108) على المستوى الوزاري، بعد اطلاعه على:
 - مذكرة الأمانة العامة،
 - مذكرة المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية رقم (2044) بتاريخ 2021/8/5،
 - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- وإذ يؤكد على مواصلة دعم تنفيذ مقررات القمم العربية ذات الصلة بالتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي،
- وإذ يؤكد كذلك على تعزيز الجهود العربية الرامية إلى تنفيذ الأهداف والغايات ذات الصلة بالتعليم ضمن خطة التنمية المستدامة 2030،
- وإذ يشير إلى أهمية دور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم كذراع فني وآلية لدعم تنفيذ قرارات مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون التعليم،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر*

1. الترحيب بمقترح المملكة الأردنية الهاشمية بإنشاء مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون التعليم.
2. تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، لإعداد مذكرة تفصيلية في هذا الشأن، والطلب من الدول الأعضاء موافاة الأمانة العامة بملاحظاتها حول الموضوع، وذلك في موعد أقصاه قبل شهرين ونصف من موعد الدورة القادمة (109) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.
3. عرض الموضوع على الدورة القادمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

(ق2316 - د.ع 108 - 2021/9/2)

(* ملاحظة: تؤكد الجمهورية التونسية أن عبارة الترحيب لا تعني بأي شكل من الأشكال موافقة ضمنية على مقترح إنشاء مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون التعليم.

قرار
بشأن
مشروع لحماية المرأة في القطاع غير الرسمي
(بائعات الشاي والأطعمة)

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (108) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:
 - مذكرة الأمانة العامة،
 - تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (107) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
 - قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2252) د.ع (104) بتاريخ 2019/9/5، ورقم (2297) د.ع (107) بتاريخ 2021/2/4،
 - توصية لجنة المرأة العربية الصادرة عن دورتها (39) بتاريخ 2020/2/10،
 - مذكرتي المندوبية الدائمة لجمهورية السودان رقم (36/25) بتاريخ 2021/8/17 ورقم (37/25) بتاريخ 2021/8/18،
 - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

الأخذ علماً بمشروع "حماية المرأة في القطاع غير الرسمي (بائعات الشاي والأطعمة)" المقدم من جمهورية السودان.

(ق2317 - د.ع 108 - 2021/9/2)

قرار

بشأن

الاستراتيجية العربية وخطة العمل للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في الوسط الريفي (2022 - 2028)

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (108) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
- قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2255) د.ع (104) بتاريخ 2019/9/5،
- توصيات لجنة المرأة العربية الصادرة عن الدورة (38) بتاريخ 2019/2/24، والدورة (39) بتاريخ 2020/2/10، والدورة (40) بتاريخ 2021/2/11،
- "الاستراتيجية العربية وخطة العمل للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في الوسط الريفي (2022 - 2028) كوثيقة استرشادية"،
- مذكرة المندوبية الدائمة للجمهورية التونسية رقم (1107) بتاريخ 2018/12/11،
- نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،

- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،

- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

اعتماد الاستراتيجية العربية وخطة العمل للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في الوسط الريفي (2022 - 2028)، والمقدمة من الجمهورية التونسية، كوثيقة استرشادية.

(ق2318 - د.ع 108 - 2021/9/2)

قرار

بشأن

مبادئ عامة عربية لتوحيد إجراءات تسجيل واعتماد اللقاقات واستخدامها بين الدول العربية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (108) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:
 - مذكرة الأمانة العامة،
 - بيان المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول التعامل مع تبعات جائحة "كوفيد-19" بتاريخ 2020/5/6،
 - قرار مجلس وزراء النقل العرب رقم (488) د.ع (33) بتاريخ 2020/10/22،
 - قرار المجلس الوزاري العربي للسياحة رقم (290) د.ع (23) بتاريخ 2020/12/23،
 - قرار مجلس وزراء الصحة العرب رقم (1 و 6) د.ع (55) بتاريخ 2021/5/23،
 - المذكرة المشتركة للمنظمة العربية للسياحة والمنظمة العربية للطيران المدني والاتحاد العربي للنقل الجوي، بتاريخ 2021/7/16،
 - المبادئ العامة العربية لتوحيد إجراءات تسجيل واعتماد اللقاقات واستخدامها ما بين الدول العربية،
 - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

1. الموافقة على المبادئ العامة العربية لتوحيد إجراءات تسجيل واعتماد اللقاقات واستخدامها ما بين الدول العربية، كمبادئ استرشادية في هذا المجال.
2. تشكيل فريق عمل من الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية - الأمانة الفنية لمجلس وزراء الصحة العرب) والمنظمة العربية للسياحة والمنظمة العربية للطيران المدني والاتحاد العربي للنقل الجوي، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA)، والمتخصصين من الدول الراغبة، لتنفيذ هذه المبادئ على المستوى الوطني، بما يُمكن من تنفيذها بشكل متناسق ومتناغم على مستوى الإقليم العربي، وتماشياً مع التوجهات الدولية والإقليمية والأممية ذات الصلة وصولاً إلى تحقيق الأهداف المرجوة.

(ق 2319 - د.ع 108 - 2021/9/2)

قرار

بشأن

التعاون العربي الدولي في المجالات الاجتماعية والتنمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (108) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:
 - مذكرة الأمانة العامة،
 - تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (107) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
 - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (107) و(108)،
 - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

أولاً: الإحاطة علماً بتقرير الأمانة العامة حول التعاون العربي الدولي في المجالات الاجتماعية والتنمية.

ثانياً: منتدى التعاون العربي - الصيني:

1. في مجال الصحة:

تكليف الأمانة العامة بمواصلة الإجراءات اللازمة للإعداد والتحضير الجيد لعقد الدورة الثالثة لمنتدى التعاون العربي الصيني في مجال الصحة عبر تقنية "فيديو كونفرانس".

2. في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا:

الترحيب بنتائج أعمال الدورة الرابعة لمؤتمر التعاون العربي - الصيني لنقل التكنولوجيا والإبداع، الذي عُقد خلال الفترة 2021/8/22-19 عبر تقنية "فيديو كونفرانس"، وتكليف الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ نتائجه.

3. في مجال حوار الحضارات:

▪ الإحاطة علماً بالإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة لتوقيع مذكرة تفاهم مع وزارة الثقافة والسياحة بجمهورية الصين الشعبية، وتكليف الأمانة العامة بمواصلة الإجراءات اللازمة مع الجانب الصيني لانتهاج من توقيع مذكرة التفاهم.

▪ تكليف الأمانة العامة بمواصلة الإجراءات اللازمة للإعداد والتحضير الجيد لعقد الدورة التاسعة لندوة العلاقات العربية الصينية والحوار بين الحضارتين العربية والصينية خلال شهر سبتمبر/ أيلول 2021، عبر تقنية "فيديو كونفرانس".

ثالثاً: منتدى التعاون العربي - الهندي:

في مجال التعليم والبحث العلمي:

تكليف الأمانة العامة بمواصلة الإجراءات اللازمة للإعداد والتحضير الجيد لمؤتمر رؤساء الجامعات العربية بالهند خلال عام 2021 عبر تقنية "فيديو كونفرانس".

(ق2320 - د.ع 108 - 2021/9/2)

قرار
بشأن
التمنية المستدامة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (108) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:
 - مذكرة الأمانة العامة،
 - تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (107) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
 - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (107) و(108)،
 - توصيات الاجتماع التاسع للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التمنية المستدامة 2030 بالمنطقة العربية بتاريخ 2021/6/30،
 - قراراته السابقة في هذا الشأن،
 - نتائج أعمال اجتماع المجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

1. الأخذ علماً بتوصيات الاجتماع التاسع للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التمنية المستدامة 2030 بالمنطقة العربية، بتاريخ 2021/6/30.
2. الترحيب بإصدار تقرير " تعزيز التمويل المستدام والتمويل المناخي في المنطقة العربية"، والذي تم إعداده بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (مبادرة التمويل) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتعميم هذا التقرير على جميع الدول الأعضاء والمنظمات العربية ذات الصلة.
3. الترحيب بإنشاء المركز الإقليمي للتمويل المستدام بجمهورية مصر العربية كآلية من آليات التمويل المستدام بالمنطقة العربية والافريقية، والعمل على تعزيز أوجه التعاون مع هذا المركز في سبيل تحقيق أهداف التمنية المستدامة 2030 بالمنطقة العربية.

(ق 2321 - د.ع 108 - 2021/9/2)

قـرـار
بشأن
تقارير وقرارات المجالس الوزارية واللجان

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (108) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- قرارات الدورة (54) لمجلس وزراء الصحة العرب بتاريخ 2021/3/15،
- قرارات الدورة (55) لمجلس وزراء الصحة العرب بتاريخ 2021/5/23،
- قرارات الدورة (44) لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب بتاريخ 2021/5/27،
- تقرير وتوصيات الاجتماع (7) للجنة الفنية للملكية الفكرية بتاريخ 2021/2/10،
- تقرير وتوصيات الاجتماع الاستثنائي للجنة الفنية للملكية الفكرية بتاريخ 2021/4/7،
- تقرير وتوصيات الاجتماع (30) للجنة مؤسسات المجتمع المدني العربية بتاريخ 2021/8/26،
- نتائج أعمال اجتماعات اللجنتين الاقتصادية والاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،

- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،

- وفي ضوء المناقشات،

يُقرر

أولاً: المجالس الوزارية:

الإحاطة علماً بـ:

- قرارات الدورة (54) لمجلس وزراء الصحة العرب بتاريخ 2021/3/15.
- قرارات الدورة (55) لمجلس وزراء الصحة العرب بتاريخ 2021/5/23، مع التأكيد على تبعية المجلس العربي للاختصاصات الصحية لمجلس وزراء الصحة العرب وخضوعه لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- قرارات الدورة (44) لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب بتاريخ 2021/5/27.

ثانياً: اللجان:

الموافقة على:

- تقرير وتوصيات الاجتماع (7) للجنة الفنية للملكية الفكرية بتاريخ 2021/2/10.
- تقرير وتوصيات الاجتماع الاستثنائي للجنة الفنية للملكية الفكرية بتاريخ 2021/4/7.
- تقرير وتوصيات الاجتماع (30) للجنة مؤسسات المجتمع المدني العربية بتاريخ 2021/8/26.

(ق2322 - د.ع 108 - 2021/9/2)

قرار

بشأن

تأكيد موعد ومكان عقد الدورة (109) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

وتحديد موعد ومكان عقد الدورة (110) للمجلس

—

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (108) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

▪ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2302) د.ع (107) بتاريخ 2021/2/4،

▪ نتائج أعمال اجتماع المجلس على مستوى كبار المسؤولين،

- وعملاً بأحكام النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،

- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،

- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

أولاً: عقد اجتماع لجنة التنفيذ والمتابعة بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 14-16 ديسمبر/ كانون أول 2021

الموافق 10-12 جماد أول 1443 هـ.

ثانياً: تأكيد موعد عقد الدورة العادية (109) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بمقر الأمانة العامة على النحو

التالي:

1. اجتماع لجنة مؤسسات المجتمع المدني الحادي والثلاثين يوم الخميس 3 فبراير/ شباط 2022، الموافق 2

رجب 1443 هـ.

2. اجتماع اللجنة الاجتماعية يوم الأحد 6 فبراير/ شباط 2022، الموافق 5 رجب 1443 هـ.

3. اجتماع اللجنة الاقتصادية يومي الاثنين والثلاثاء 7-8 فبراير/ شباط 2022،

الموافقين 6-7 رجب 1443 هـ.

4. اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين يوم الأربعاء 9 فبراير/ شباط 2022،

الموافق 8 رجب 1443 هـ.

5. اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري يوم الخميس 10 فبراير/ شباط 2022،

الموافق 9 رجب 1443 هـ.

ثالثاً: عقد اجتماع لجنة التنفيذ والمتابعة بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 14-16 يونيو/ حزيران 2022 الموافق 15-17 ذو القعدة 1443 هـ.

رابعاً: تحديد موعد عقد الدورة العادية (110) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بمقر الأمانة العامة على النحو التالي:

1. اجتماع لجنة مؤسسات المجتمع المدني الثاني والثلاثين يوم الخميس 25 أغسطس/ آب 2022، الموافق 27 محرم 1444 هـ.
2. اجتماع اللجنة الاجتماعية يوم الأحد 28 أغسطس/ آب 2022، الموافق 1 صفر 1444 هـ.
3. اجتماع اللجنة الاقتصادية يومي الاثنين والثلاثاء 29-30 أغسطس/ آب 2022، الموافق 2-3 صفر 1444 هـ.
4. اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين يوم الأربعاء 31 أغسطس/ آب 2022، الموافق 4 صفر 1444 هـ.
5. اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري يوم الخميس 1 سبتمبر/ أيلول 2022، الموافق 5 صفر 1444 هـ.

(ق2323 - د.ع 108 - 2021/9/2)

ثالثاً: الكلمات



الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ج 108/03 22/(09/21) - خ (0222)

كلمة

سعادة السفير / علي الحلبي
مندوب جمهورية لبنان الدائم لدى جامعة الدول العربية
(رئاسة الدورة السابقة [107])

في

اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية (108)
على المستوى الوزاري

الأمانة العامة: 2 سبتمبر/ أيلول 2021

أصحاب السمو والمعالي والسعادة الوزراء ورؤساء الوفود،
معالي السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية،
الاخوة والأخوات الكرام،

بدايةً، أنقل إليكم تحيات معالي وزير الاقتصاد والتجارة الدكتور راوول نعمة، والذي
حالت الظروف الاستثنائية التي يمر بها لبنان دون حضوره هذا الاجتماع.

يطيب لي في مستهل كلمتي أن أرحب بكم في اجتماعنا هذا، وأن أتقدم بعميق الشكر
والتقدير لمعالي السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية، لجهوده في
تطوير العمل العربي المشترك والدفاع عن القضايا العربية.

والشكر أيضاً إلى كافة طاقم الأمانة العامة للجهود المبذولة لإنجاح أعمال الدورة
(107) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال رئاسة الجمهورية اللبنانية، وعلى حسن
الإعداد والتنظيم لأعمال الدورة الحالية لمجلسنا الموقر.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

يجتمع المجلس اليوم في دورته (108) للتباحث في قضايا تهتم دولنا وشعوبنا العربية،
وتساهم إلى حد كبير في رسم أطر للتعاون العربي، ودفعه قُدماً نحو المزيد من
المأسسة في أطر عملية وإدارية ناظمة، خاصةً في ظل التحديات التي تواجه شعوبنا،
والأزمات التي تعصف ببعض مجتمعاتنا.

هذا فضلاً عن الواقع الصعب الذي يعيشه العالم أجمع منذ ما يقارب السنتين. فنحن
في مرحلة مطبوعة بالظروف الاستثنائية جرّاء نقشي وباء "كوفيد-19" وما خلّفته هذه
الأزمة من تحديات اقتصادية واجتماعية جمّة، خلّفت تداعيات وآثار سلبية على
مختلف الاقتصادات العالمية والعربية.

ففي ظل هذه الظروف كافة وفي ظل التطورات الكبرى التي تشهدها المنطقة والعالم،
يصبح لزاماً علينا انتهاج طرق تفكير مختلفة وسياسات جديدة تخدم بشكل أفضل
تطلعات ومصالح دولنا وشعوبنا، من خلال إعطاء الأولوية لتطوير وتعزيز التكامل
الاقتصادي بين جميع الدول العربية، وبذل كل الجهود للعمل سوية للتغلب على الكثير
من المشكلات والتحديات التي تواجهنا، ولمساعدة شعوبنا على تخطي الأزمات وتقديم
الحلول العملية والمشاريع المناسبة لحل المعضلات في مجال الاقتصاد والاجتماع.

إن المطلوب تحويل التحدي إلى فرصة، خاصةً وأن عدداً من دولنا العربية تعاني من تحديات في واقعها الاقتصادي، ومنها لبنان الذي يشهد ازدياد ضغوط الأزمة المعيشية والاقتصادية غير المسبوقة، ويعيش ظروفاً صعبة على كافة المستويات، والتي لن ينجو من مهالكها الحالية والمستقبلية إلا بتضافر جهود كل أشقائه العرب في سبيل مساعدته لمواجهة الأزمات الكبيرة والخطيرة التي يمر بها.

ولا يسعني هنا، أصحاب المعالي والسعادة، إلا توجيه الشكر للدول العربية الشقيقة وللأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التي لطالما وقفت إلى جانبنا في كل المحطات وفي كل الظروف، عبر المبادرات والجهود والمساعدات المشكورة لإعادة الإعمار والتنمية في كافة القطاعات، وكان آخرها تقديم الدعم للتغلب على تداعيات كارثة انفجار مرفأ بيروت، بالقرار الصادر عن الدورة (106) للمجلس، والقرار القاضي بدعم القطاع الصحي لمواجهة تداعيات هذه الكارثة الصادر عن مجلس وزراء الصحة العرب في 18 أكتوبر 2020.

كما وأتوجه بالشكر العميق إلى معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد أحمد أبو الغيط الذي لا يتوانى عن التأكيد على الاستمرار ببذل جهوده بتقديم كافة سبل الدعم والمساندة للبنان.

ومن هذا المنطلق، نتقدم من المجلس الموقر بالنظر بإصدار توصية خلال هذه الدورة إلى مجلس وزراء الصحة العرب بتقديم دعم عيني من خلال شراء كمية من الأدوية الطبية اللازمة لدعم القطاع الصحي في الجمهورية اللبنانية.

وفي الختام، وإنني إذ أسلم رئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى دولة ليبيا الشقيقة، أتوجه بخالص التهاني لمعالي السيد محمد علي الحويج وزير الاقتصاد والتجارة في دولة ليبيا، متمنياً له النجاح والتوفيق في ترؤس الدورة (108) لمجلسنا الموقر، وأن يكون العمل العربي المشترك والتنسيق الاقتصادي والاجتماعي بين الدول العربية سبيلاً لتحقيق المزيد من الأهداف والنجاحات لشعوبنا العربية الطامحة للمزيد من التقدم والنمو والازدهار في كل المجالات.

ولكم الشكر والدعاء بالتوفيق،

القاهرة، في 2021/9/2



الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ج 108/03 (21/09/23) - خ (0223)

كلمة

معالي السيد / محمد علي الحويج
وزير الاقتصاد والتجارة بحكومة الوحدة الوطنية - دولة ليبيا
(رئاسة الدورة الحالية [108])

في

اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية (108)
على المستوى الوزاري

الأمانة العامة: 2 سبتمبر / أيلول 2021

بسم الله والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه الأمين وعلى آله وصحبه
ومن تبعه إلى يوم الدين.

سعادة السفير علي الحلبي

المنسوب الدائم للجمهورية اللبنانية لدى جامعة الدول العربية

معالي السيد الدكتور أحمد أبو الغيط

الأمين العام لجامعة الدول العربية

معالي السيد الدكتور كمال حسن علي

الأمين العام المساعد، رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية

معالي السيدة الدكتورة هيفاء أبو غزالة

الأمين العام المساعد، رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية

السادة/ أصحاب المعالي وزراء الاقتصاد والتجارة والمال العرب

السادة/ رؤساء المنظمات والاتحادات العربية المتخصصة

السيدات والسادة الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير باسم حكومة الوحدة الوطنية في
دولة ليبيا وباسم أعضاء الوفد الليبي لجمهورية مصر العربية أرض الأمن
والأمان والنماء، والضيافة، الأرض المحروسة بإذن الله، رئيساً وحكومة وشعباً، على
حسن الاستقبال وكرم الضيافة الذي حظينا بهم، كما أتوجه بالشكر والامتنان والتقدير
لمعالي السيد/ راوول نعمة وزير الاقتصاد والتجارة بجمهورية لبنان على الجهود التي
بذلها أثناء ترؤسه لأعمال دورتنا السابقة من أجل تطوير وتفعيل ودعم التعاون العربي
المشترك في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والشكر موصول أيضاً للأمانة العامة
لجامعة الدول العربية وعلى رأسها السيد الدكتور/ أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة
الدول العربية صاحب الإرادة الحكيمة والرؤية الجديدة والمتجددة والإدارة المعرفية
وجميع الموظفين على أدائهم المتميز والمعهود.

السادة أصحاب المعالي والحضور الكريم،،

يكتسب اجتماعنا اليوم أهمية خاصة نظراً للمواضيع الاقتصادية والاجتماعية التي
سيتناولها، والتي تمس حياة المواطن العربي حيث أن قضايا التنمية الاقتصادية
والاجتماعية أصبحت تحتل المكانة الأولى في ظل اهتمام الحكومات العربية ومن بين

أولويات العمل العربي المشترك، كما أصبحت كل دول العالم تعطي أولوية قصوى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تجعل منها الأداة لمعالجة أية مشاكل ومعوقات قد يتعرض لها أي مجتمع في هذا العالم المتطور والمتقلب، ولكن لتحقيق النجاح في الجهود التنموية للدول وتعزيزها، يتطلب تكاتف الجهود والتعاون مع باقي الدول التي لها مصالح واحدة ومنافع متبادلة وهو ما ينطبق على الدول العربية ذات التاريخ الواحد والاقتصاديات المتكاملة.

السادة الحضور الكرام،،

يأتي انعقاد اجتماعات هذه الدورة بعد مرور (71) عام على تأسيس المجلس الاقتصادي في عام 1950م، وعشر سنوات على ثورات الربيع العربي من أجل التغيير إلى الأفضل بزيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسين معيشة الناس، ومن أجل ذلك وسعيًا من الدول العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي والتجاري تم تأسيس مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في عام 1957م، بهدف تحقيق وحدة اقتصادية تضمن للدول الأعضاء حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وتبادل السلع والمنتجات والخدمات.

وبالرغم من هذه التغيرات والتقلبات والفترة الزمنية الطويلة من عمر هذا المجلس والجهود التي بذلت، إلا أن العمل العربي في المجال الاقتصادي والتجاري ما يزال قاصراً على تحقيق طموحات ورغبات شعوبنا، التي تعلم جيداً بأن لديها من الموارد والإمكانات والقدرات البشرية ما يجعل لها حاضراً أفضل ومستقبلاً مشرقاً، وذلك بسبب السياسات الاقتصادية الحالية التي تتطلب منا بذل مزيد من الجهد والعمل الصادق والحرص باستمرار على طرح الأفكار الخلاقة والرؤى الجديدة التي تضمن المضي قدماً بهذا المجلس لتحقيق أهدافه والتصدي بكل قوة وفاعلية لما قد يعترض طريقه من صعوبات وتحديات.

حيث أن المتابع لحركة التجارة والاستثمار بين الدول العربية يلاحظ تدني وضعف حجم المبادلات التجارية في الاتجاهين (صادرات وواردات) بين الدول الأعضاء في هذا المجلس، حيث سجلت هذه المعاملات خلال العام 2019م مبلغ وقدره (112) مليار دولار وهي أقل بكثير من حجم المعاملات التجارية بين الدول العربية ودول العالم، والتي سجلت مبلغ وقدره (1) تريليون دولار تقريباً في نفس العام، رغم تواضع هذه الأرقام في كل الاتجاهات.

وهذا الأمر يتطلب من كافة الدول العربية ضرورة العمل على تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتحقيق أهدافها وتذليل الصعوبات التي تواجه تسهيل انسياب رأس المال والسلع والبضائع والخدمات بين الدول العربية بالإضافة لأهمية موضوع الاستثمار والذي أثبتت التجارب والواقع الاقتصادي وما مر به العالم من أزمات

اقتصادية، أن المكان الأفضل لاستثمار الأموال العربية هو استثمارها في منطقتنا العربية.

السادة الحضور،،

يعيش العالم اليوم وضعاً غير مألوف، فمعظم سكان المعمورة لم يشهدوا أحداثاً مماثلة لما يقع اليوم جراء الوباء المعروف بـ (كورونا أو كوفيد 19) إذ يعد هذا الوضع استثنائياً من مختلف الجوانب وسيشكل لا محالة منعطفاً كبيراً في تاريخ الإنسانية جمعاء، ليس لخطورته فحسب بل لآثاره الوخيمة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

إذ أثر بشكل مباشر على المعاملات الدولية التجارية والسياسية، حيث فرض تقشي الوباء على الشعوب اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية، والعزل والحجر الصحي والتباعد الاجتماعي ومنع السفر، مما انعكس سلباً على الاقتصاد حيث أصبح يعيش حالة من الركود الحاد والانكماش المفاجئ، وبالتالي ظهور أزمة اقتصادية عالمية غير متوقعة وحولت العالم إلى مناطق مغلقة وسياسات جديدة.

وفي هذا الشأن نؤيد مقترح جامعة الدول العربية بإنشاء صندوق عربي للأزمات ومن خلاله، يتم تأسيس الهيئة العربية لمكافحة الأوبئة، وكما ندعو كل الصناديق التنموية العربية للمساهمة في التخفيف من أعباء هذه الجائحة، والعمل على تأسيس اقتصاد تبادل المنافع والاقتصاد المعرفي بكل جد وكفاءة، لتوجيه دفة العمل العربي المشترك لمواجهة التحديات التنموية وفي مقدمتها انخفاض النمو الاقتصادي وبطء التقدم في مواجهة الفقر، وارتفاع معدلات البطالة وعدم مشاركة الشباب والمرأة والقطاع الخاص في عملية التنمية، بوصفهم شركاء أساسيين في هذا العمل.

وقبل الختام نسأل الله العلي القدير أن يوفقنا جميعاً لما فيه صالح البلدان العربية والإسلامية وتحقيق المستهدف من تأسيس هذا المجلس للمساهمة في النهوض بالاقتصاديات العربية، وتحقيق طموحات شعوبنا، كما ندعو الله أن يرفع عن بلادنا العربية ودول العالم جائحة كورونا ويعم الأمان والسلام لكافة الشعوب.

وفي الختام نرحب بعقد مؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب في بلدكم الثاني ليبيا بمدينة طرابلس نهاية هذه السنة، للمساهمة في الإعمار والتنمية وتوثيق العلاقات الاقتصادية.

والسلام عليكم،،



الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ج 108/03 21/(09/21) - خ (0221)

كلمة

معالي السيد أحمد أبو الغيط
الأمين العام لجامعة الدول العربية

في

اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية (108)
على المستوى الوزاري

الأمانة العامة: 2 سبتمبر/ أيلول 2021

معالي السيد محمد علي الحويج

وزير الاقتصاد والتجارة بحكومة الوحدة الوطنية بدولة ليبيا

رئيس الدورة الحالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

أصحاب السمو والمعالي السادة الوزراء،

السيدات والسادة،

أودُ في البداية أن أرحب بالحضور الكريم هنا في مقر جامعة الدول العربية وفي هذا الاجتماع؛ الذي ينعقد حضورياً ولأول مرة بعد مرور ما يقرب من عامين منذ لقائنا الأخير في مطلع عام 2019.

وقبل أن أبدأ كلمتي، أودُ أن أتوجه بالتهنئة إلى دولة ليبيا ومعالي السيد محمد علي الحويج على تولي رئاسة الدورة الحالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، متمنياً له خالص التوفيق في هذه المهمة. وأعرب كذلك عن وافر التقدير إلى معالي السيد راوول نعمة وزير الاقتصاد والتجارة بالجمهورية اللبنانية على رئاسة الدورة السابقة للمجلس والإدارة الحكيمة لأعمالها.

السيد الرئيس،

ما زالت جائحة كورونا تُخيم بظلمتها الثقيل على الاقتصاد العالمي وحركة التجارة الدولية.. وقد عانت المنطقة العربية، كمثيلاتها في العالم، من تبعات الجائحة.. وهي تمر اليوم بمرحلة من التعافي الصعب، في ظل مستوى عالٍ من انعدام اليقين بشأن الوضع الصحي العالمي جراء انتشار سلالات متحورة من كورونا.

وبرغم أن مأساة كورونا لم تتم فصولها بعد.. إلا أن الحاجة تشدّ لمراجعة الأداء وتقييم الفترة الماضية لكي نضع أيدينا على نقاط الضعف في مجمل الأداء العربي... خاصة ما يتعلق بقدرة الدول العربية على مواجهة أوضاع ضاغطة، وتسيير العجلة الاقتصادية في وقت الأزمة.

وأشير هنا على نحوٍ خاص إلى ما تفرضه علينا هذه الأزمة من ضرورة العمل بشكل حثيث على تسريع مسار التكامل الاقتصادي العربي.. فربما كان واحداً من أهم دروس جائحة كورونا هو خطورة ما تتعرض له سلاسل التوريد من اضطراب جراء أزمات مفاجئة لها طبيعة عالمية، وما ينطوي عليه ذلك من انعكاس خطير على حركة

التجارة، وتوفير الإمدادات من السلع، وبخاصة الأساسية منها.. ولا شك أن التكامل الإقليمي وتعزيز التجارة البينية وتعميق أطر التعاون والتنسيق الاقتصادي في المنطقة العربية.. يوفر شبكة أمان مهمة وضرورية في وضع عالمي تتصاعد فيه المخاطر الحالية والمستقبلية.

لقد كشفت جائحة كورونا عن هشاشة الشبكات العالمية.. وعن المخاطر المصاحبة للأزمات الكبرى.. ونلاحظ جميعاً التصاعد المتسارع لقضية التغير المناخي، ومظاهرها وتبعاتها المتعددة التي صارت مرصودة وملموسة في كافة أركان العالم تقريباً.. خاصة في ضوء خلاصات التقرير الذي صدر مؤخراً عن اللجنة الحكومية المعنية بالتغير المناخي، والذي يرسم صورة قاتمة لمستقبل هذه القضية المصيرية.

والثابت أن المنطقة العربية تُعد من أكثر مناطق العالم تأثراً بظواهر الاحتباس الحراري والتغير المناخي... وهو ما يجعل هذه القضية همماً حاضراً وليس رفاهية مستقبلية... وليس من الصعب رصد التأثيرات المختلفة للتغير المناخي في عددٍ من الدول العربية.. بما في ذلك ما يُعرف بالحوادث المناخية المتطرفة... وتزايد ظواهر الجفاف والتصحر.. فضلاً عن ارتفاع منسوب البحر وتأثير ذلك على المدن الساحلية.

غير أن قضية ندرة المياه تظل ذات أهمية خاصة في هذا الصدد.. فالمنطقة العربية تُعاني من الشح المائي أكثر من أي منطقة أخرى في العالم.. وهي تُعاني في ذات الوقت من أكبر فجوة غذائية.. ولا شك أن هذا الوضع يمس مستقبل المنطقة الاقتصادي والاجتماعي، ربما أكثر من أي تهديد آخر.. ولا شك أن العلاقة بين الدول العربية وجيرانها التي تشترك معها في مجاري الأنهار.. سواء في دجلة أو الفرات في المشرق، أو النيل في أفريقيا... تحتاج إلى صياغة عادلة تضمن الحقوق العربية المشروعة في المياه من خلال اتفاقات قانونية ملزمة... وأكرر أن هذه القضية هي قضية عربية، ولا تخص فقط الدول التي تُعاني مشكلات مع جيرانها.

السيد الرئيس،

ما زالت الاقتصادات العربية تُعاني صعوبات هيكلية وتواجه تحديات داهمة.. لقد كشف التقرير الاقتصادي العربي الموحد عن أن 40% من سكان المنطقة العربية يعيشون تحت خط الفقر.. و15% من الفقراء يُعانون الفقر المُدقع... كما تجاوزت نسبة البطالة 16%.. وهي أعلى كثيراً من المتوسط العالمي.. ويزيد من حدة تأثير البطالة أن أغلب من يعانون منها هم من الشباب.. ومعنى ذلك أن الاقتصادات العربية تُعاني خلافاً واضحاً في استيعاب القادمين الجدد إلى سوق العمل وتحقيق مستويات عالية من التشغيل.. وأن حاجات السوق ما زالت منفصلة عن مهارات التعليم.

وأشير في هذا الصدد إلى أزمات اقتصادية وإنسانية غير مسبوقه تُعاني منها عددٌ من البلدان العربية.. وفي مقدمتها لبنان التي تُعاني واحدة من أسوأ ثلاث أزمات اقتصادية منذ عام 1850.. وأيضاً اليمن التي تعاني الأزمة الإنسانية الأكثر حدة على مستوى العالم ... وجميعنا يُتابع بحزن بالغ انعكاسات الأزمة الاقتصادية وتبعاتها الإنسانية المريرة على الشعب اللبناني.. فضلاً عما يواجه اليمن من أزمة مستمرة جراء استمرار الاعتداءات الحوثية، وبحيث صار 80% من أبنائه في حاجة للمساعدة.

وأعتنم هذه المناسبة لكي أوجه نداءً إلى معالي الوزراء بعمل كل ما يمكن من أجل المساعدة في تخفيف حدة هذه الأزمات الضاغطة.. التي أضيف لها أيضاً الوضع المالي الصعب للسلطة الفلسطينية، وكذلك الأزمة الإنسانية المُستمرة والمتصاعدة التي يُعاني منها السوريون.

السيد الرئيس،

يناقش اجتماعنا اليوم عدداً من الموضوعات الهامة التي جرى البحث فيها والإعداد لها، على مدار هذا الأسبوع، من قبل لجان الخبراء وكبار المسؤولين في الدول العربية. ولعل في مقدمة هذه الموضوعات الملف الاقتصادي والاجتماعي التحضيري للقمة العربية القادمة.. هذه القمة التي تعكف حالياً أجهزة جامعة الدول العربية ومؤسساتها المختلفة على الإعداد الجيد لعقدها برئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، لتستلم بذلك رئاسة الدورة من الجمهورية التونسية التي ترأست الدورة الثلاثين للقمة.

وأخيراً.. لا يفوتني أن أتوجه بالتهنئة والشكر لكل الشباب العرب الفائزين بميداليات خلال دورة الألعاب الأولمبية طوكيو 2020، وكذا الإشارة إلى أن اجتماعنا هذا سيشهد حدثاً سعيداً، إذ سنحتفل اليوم وبكل فخر بأبنائنا من طلبة الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري الحائزين على ميداليات خلال هذه الدورة، وسيشاركنا هذه الفرحة معالي السيد الفريق كامل الوزير وزير النقل ومعالي السيد د. أشرف صبحي وزير الشباب والرياضة بجمهورية مصر العربية.

إن هذه الإنجازات الرياضية العالمية تعكس وبصدق الأداء الرفيع لأكاديميتنا تحت إشراف رئيسها الهمام د. إسماعيل عبد الغفار، الذي استطاع بفضل حكمته وإصراره قيادة هذا الصرح العربي العلمي الكبير إلى تحقيق قفزة علمية ورياضية نعتز بها جميعاً.

سيادة الرئيس، أتمنى لكم التوفيق في رئاسة الدورة الحالية للمجلس، وأتمنى لاجتماعكم هذا النجاح والتوفيق.

رابعاً: قائمة بأسماء السادة أصحاب المعالي والسعادة

رؤساء وفود الدول العربية



قائمة بأسماء السادة أصحاب المعالي والسعادة رؤساء وفود الدول العربية
المشاركين في الدورة العادية (108) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري

الدولة	رئيس الوفد
المملكة الأردنية الهاشمية	معالي المهندسة/ مها علي - وزير الصناعة والتجارة والتموين
دولة الإمارات العربية المتحدة	معالي/ عبد الله بن طوق المري - وزير الاقتصاد
مملكة البحرين	سعادة السفير/ هشام بن محمد الجودر - السفير والمندوب الدائم
الجمهورية التونسية	سعادة السفير/ محمد بن يوسف - السفير والمندوب الدائم
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	سعادة السفير/ محند الصالح لعجوزي - السفير والمندوب الدائم
جمهورية جيبوتي	سعادة السيد/ ديرييه فارح سلطان - مدير إدارة التنمية والتطوير الاجتماعي
المملكة العربية السعودية	سعادة الأستاذ/ عبد العزيز بن متعب الرشيد - مساعد وزير المالية للسياسات المالية الكلية والعلاقات الدولية
جمهورية السودان	سعادة الدكتور/ الهادي عمر محمد إسماعيل - مدير عام التمويل الخارجي بوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي
جمهورية الصومال الفيدرالية	معالي السيد/ عبد الله شيخ علي إبراهيم - نائب وزير المالية
جمهورية العراق	سعادة السيد/ عادل خضير المسعودي - مدير عام دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية بوزارة التجارة
سلطنة عمان	معالي الدكتور/ سعيد بن محمد الصقري - وزير الاقتصاد
دولة فلسطين	معالي السيد/ خالد العسيلي - وزير الاقتصاد الوطني
دولة قطر	سعادة السفير/ سالم مبارك آل شافي - المندوب الدائم
جمهورية القمر المتحدة	سعادة السفير/ عطاء أفندي - السفير والمندوب الدائم
دولة الكويت	سعادة السيد/ ظلال نمش النمش - الوكيل المساعد للشؤون الاقتصادية
الجمهورية اللبنانية	سعادة السفير/ علي حسن الحلبي - السفير والمندوب الدائم
دولة ليبيا	معالي السيد/ محمد علي الحويج - وزير الاقتصاد والتجارة
جمهورية مصر العربية	معالي السيدة/ نيفين جامع - وزير التجارة والصناعة
المملكة المغربية	سعادة السفير/ أحمد التازي - السفير والمندوب الدائم
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	معالي السيد/ محمد المصطفى ولد عبدي ولد أجيد - الأمين العام لوزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية
الجمهورية اليمنية	معالي السيد/ محمد محمد حزام الأشول - وزير الصناعة والتجارة